



الانتقالي بين الأمس واليوم

منصور صالح

منذ تأسيسه عام 2017م، واجه المجلس الانتقالي الجنوبي ورئيسه القائد الرمز عيدروس الزبيدي آلاف الحملات التي قادتها السلطة عبر قياداتها، وسخرت لها المئات من وسائل الإعلام ومطابخها، بل وشاركت فيها دول ووسائل إعلامية كبرى.

ولمواجهة هذا الكيان الجنوبي الناشئ، توّحد خطاب الإخوان والحوثيين والشيعية والقوميين، إلى جانب تنظيمي القاعدة وداعش، ليمارسوا ضده حرباً عسكرية وإرهابية ونفسية وإعلامية لم تتوقف منذ ذلك الحين وحتى اليوم.

مع اشتداد الحروب عليه من كل اتجاه مضى المجلس الانتقالي بهدوء في مسيرته؛ فكلما شنت وسائل الإعلام ومطابخ السوء حملة عداوية ضده في الفضاء الإعلامي، نفذت قواته حملة عسكرية على الأرض اجتثت أوكار الإرهاب ومعسكراته المدعومة من الدولة حينها. وكلما حاول خصومه رفع معنويات جحافلهم بادعاء أن الانتقالي "ولد ميتاً" أو أنه "في حكم المنتهي"، كان رد الانتقالي بأن أسقط أحزاباً وجيوشاً ورموزاً ظنوا - بجهالة - أن بمقدورهم الوقوف في وجه مشروعه، لينتهي مستقبلهم السياسي وليصبحوا هم المتمردين ويمتلك هو المشروعية باعتراف الاقليم والعالم أجمع.

على مدى المعارك العسكرية والسياسية التي فرضت على الانتقالي لم يستطع أحد ممن جاهر بتحديه أن يحافظ على موقعه، فيما ارتقى الانتقالي وقادته من "مليشيات" - حسب وصف خصومه - إلى أن أصبحوا جزءاً من نصف تشكيلة مجلس القيادة، السلطة الشرعية المعترف بها دولياً، وحاز عدداً من مقاعد الحكومة وصلاحيه قبول أو رفض أي قيادي من حصة الجنوب فيها.

بالأمس، وُصف الجنوبيون والمجلس الانتقالي تارة بالكفرة الملحدين، وتارة بالشيعية، ثم رُبطوا بالقاعدة، وصولاً إلى أعلى مراحل الجنون لدى الخصوم باتهامهم بالعلاقة مع إسرائيل. ومع ذلك، مضى المجلس ولا يزال يمضي واثقاً، هادئاً، هائلاً بهذه الحملات وبمن يقف خلفها، مؤمناً بأنه على الطريق الصحيح، وأن النصر في النهاية حليفه.

وفي الوقت الذي يزداد فيه هلع الخصوم وسعارهم وجنونهم، يزداد الانتقالي رسوخاً على الأرض وينال المزيد من التمكين. ويكفي للمهتمين أن يتأملوا مسيرته خلال ثمانية أعوام، ليجدوا أنه الكيان السياسي الوحيد الذي يمضي بخط تصاعدي دون انتكاسة، فيما تهاوى الآخرون وانتكسوا رغم ضخامة قدراتهم العسكرية والمالية والإعلامية.

بثقة لا حدود أو منتهى لها أقول: بأنني لا أشعر بأدنى قلق على المجلس ومستقبله السياسي، طالما أنه يملك قيادة حكيمة بحكمة الرئيس القائد عيدروس الزبيدي الرجل الحكيم الحبيب الشجاع. وما أتمناه على معارضيه أن يذخروا جهدهم الذي لا طائل منه، فالانتقالي وجد ليبقى وينتصر.

الخلاصة:

إن ما يُشَنّ اليوم على المجلس من حملات مسعورة تكالبت فيها الأطراف المختلفة والمختصمة فيما بينها - رغم ضراوتها - لن يكون أشد وأعنف مما تعرض له المجلس في مهده. وإذا كان قد انتصر في بداياته وهو طري غض بلا مخالب ولا أنياب، فإن عوده اليوم أشد، ومخالبه قاتلة، وأنيابه حادة، بصورة قد لا يحتملها من يختار اللعب معه بالنار.

فقدان كبير وخسارة مؤلمة

الوجدان بما تركوه من مآثر خالدة في كل المحطات الكفاحية وفي كل دورة مواجهة مع الظلم والاستبداد والتخلف.

ان خسارة وطننا الجنوبي لفادحة برحيل أحد رموزه الاستثنائيين ممن توشحوا بمبادئه وأهدافه النبيلة وقضوا جل عمرهم دفاعاً عن الإنسان والمواطنة وكانوا الطليعة في إعلاء قيم الخير والتسامح ومبادئ الحرية والكرامة، وهي خسارة أليمة بطعم العقلم لمناضل كبير يرحل في هذا الظرف العصيب الذي يمر به الوطن والذي هو أحوج إلى مثل هؤلاء المناضلين بخبراتهم وتجاربهم وجلدهم وصمودهم.

أننا إذ ننعي إلى رفاق ومحبي فقيدنا المناضل الجسور هذا الرحيل المؤسف فإننا نرفع تعازينا الحارة إلى أبناءه وأخوته وأسرته الكريمة ونبتل للمولى عز وجل أن يتغمده بواسع رحمته وجميل غفرانه مع الشهداء والصديقين.

أنا لله وأنا اليه راجعون

الظروف التي خيضت دفاعاً عن الحقوق والحريات والنظام والقانون والدولة المدنية والعدالة الاجتماعية.

سطر طوال تاريخه صفحات مشرقة منذ أن كان نائباً سياسياً للقوى الجوية والدفاع الجوي ثم مأموراً لمديرية الضالع ثم عضواً في البرلمان، صارماً حازماً، جسدهم رجل الدولة بكل ما للكلمة من معنى، ولم تكن له قناة في خضم كل الملومات والتحديات، وكان من طلائع المناضلين من أجل القضية الجنوبية العادلة ومن مؤسسي الحراك السلمي الجنوبي، عاش شامخاً ورحل شامخاً مجيداً إلى بارئته، مترعاً بقيم الخير التي مثلها وناضل من أجلها، نظيف اليد والضمير، ومن أولئك الانقياء الذين سيظلون خالدين في



فضل الجعدي

رحل المناضل البرلماني والسياسي والمرجعية الجنوبية اللواء محمد ناجي سعيد بعد رحلة عطاء مشرقة حافلة بالعطاء الوطني وعمر مديد قضاه انتصاراً لكل القضايا العادلة.

لقد كان الفقيه أحد رموز مرحلة التحرير ومن طلائع ثورة الرابع عشر من أكتوبر ومن الرعيل الأول الذي وضع أسس بناء جيش اليمن الديمقراطي، حمل على كاهله أعباء بناء الدولة الفتية التي بزغ فجرها بعد نيل الاستقلال الوطني جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، وعاش كل منعطفاتها وإنجازاتها على كافة الأصعدة، مناضلاً صلباً عركته التجارب وساهم بكل اقتدار في بذل الغالي والنفيس انتصاراً للمبادئ التي آمن بها ولكل قيم الحرية التي كافح لأجلها، ولم يهن أو ينكسر في كل

الشراكة المختلفة.. واقع الأرض يفرض إعادة هيكلة مجلس القيادة الرئاسي

الاقتصادي. هذه العراقيل المستمرة تجعل من مجلس القيادة عبئاً سياسياً بدلاً من أن يكون إطاراً وطنياً حقيقياً. الحل لا يكمن في ترقيع أو وساطات لتقاسم صلاحيات، بل بإعادة هيكلة كاملة للمجلس، تنطلق من قاعدة "من يملك الأرض يملك القرار"، أي تمثيل عادل يرتكز على النفوذ والسيطرة والفاعلية. ولا يمكن القبول باستمرار هذا الاختلال، فمستقبل الجنوب وقضيته العادلة، ومصير الحرب أو السلام مع الحوثيين، لا يمكن أن يُدار من قبل مجلس صوري ميت سريريا.

لقد آن الأوان لوضع حد لهذه الصيغة المشوهة، وإعلان واقع سياسي جديد يبنى على الوضوح والندية والمصالح الوطنية الحقيقية، وليس على المجاملات الحزبية أو توازنات الخارج.

مؤسسات الدولة فيها رغم التحديات. في المقابل، هناك أطراف أخرى داخل المجلس لا تزال مناطقها تحت سيطرة الحوثيين أو لا تدير سوى مديريتين بالكاد، بينما تتواجد قياداتها خارج الوطن ولا تملك أي نفوذ ميداني.

المشكلة لا تقتصر فقط على قرارات وتعيينات رئيس المجلس رشاد العلمي، بل تمتد لتعطيل عمل الحكومة، وعرقلة البنك المركزي، ووقوف أي إصلاحات حقيقية تعالج أزمات الرواتب والانهيار



د. عبد الله عبد الصمد

مع تصاعد الأزمات السياسية والاقتصادية والعسكرية، وتراكم الفشل في إدارة المرحلة الانتقالية، بات من الواضح أن الصيغة الحالية لمجلس القيادة الرئاسي لم تعد صالحة للاستمرار. فما يحدث اليوم من اختلال فاضح في توزيع الصلاحيات والمناصب داخل المجلس لا يعكس واقع القوى على الأرض، ولا ينسجم مع مضامين إعلان نقل السلطة، الذي يفترض أنه المرجعية الدستورية النافذة للمرحلة.

الجنوب، بقيادة المجلس الانتقالي الجنوبي، يعد الطرف الوحيد الذي يسيطر عملياً على محافظاته، ويؤمنها، ويدير

شرعنة البراغيت والمتطفلين في الأسواق ومحلات الصرافة

غرامة مالية حيث أصبحنا اليوم أمام حرب يومية ضد المتطفلين والبراغيت وهوامير العملة، علماً بأن التباينات والانتهاكات والتصريحات بين إدارة البنك المركزي وشركات الصرافة لا تغني ولا تسمن من جوع وربما قد تكون لعبة تدار بينهم في ظل غياب اتخاذ الإجراءات الصارمة والعقلانية لكل صغير وكبير يجب احترام الاسعار وتحديد صرف سعر الريال السعودي الذي قد حده البنك والسؤال هنا: ما نرى يقف خلف هذه الخزعبلات والتصرفات الاقتصادية والمالية الخاطئة؟ ومن ياترى ايضا يدفع الأمور الاقتصادية والمالية نحو الهاوية والمجاعة والفقر؟ اللهم اني بلغت اللهم أشهد.

كيفية حسم وصرامة تنفيذ الإجراءات القانونية والمنهجية والاجتماعية ضد بعض شركات البنوك لتجارية ومولات الصرافة

وشركات الأدوية وكذا بقية محلات التجزئة الأخرى. الأمر الذي يتطلب المزيد من المراقبة وإغلاق كل محل يخالف ويتلاعب بالأسعار وبقوت الناس وفرض عليهم



عبد العزيز الدولية

قلنا سابقاً لأبد من ضرب بيد من حديد كل من تسول له نفسه في دعم الالتزام والانضباط في التسعيرة التي أقرت حسب ما تزامنت مع القيمة الشرائية الجديدة التي يجب أن تتوافق مع انخفاض العملة الأجنبية وهي التي أصبحت ظاهرة محورية تحترق في كل ما يدور في انخفاض وارتفاع السلع في الأسواق وحسب الطلب والعرض وهو ما يزيد ويعمق المخلفات والتضاربات والتلاعبات والتباينات والمصالح في المكسب والخسارة دون النظر في